موقف دول مجلس التعاون الخليجي من المحاولة الانقلابية العسكرية الفاشلة في تركيا عام ٢٠١٦م

The Position of the Gulf Cooperation Council Countries on the Failed Military Coup Attempt in Turkey in 2016 AD

م.د. علي محمد محمود[١]

Asst. Dr. Ali Mohammed Mahmood[1]

E-mail: ali.mmk1974@gmail.com

م.د. قيس أسعد شاكر[٢]

Asst. Dr. Qays Asaad Shaker[2]

E-mail: kays.assad@gmail.com

المديرية العامة لتربية صلاح الدين[١][٢]

The General Directorate of Salah El-Din Education[1][2]

الكلمات المفتاحية: نجم الدين أربكان، رجب طيب أردوغان، فتح الله غولن، الانقلابات العسكرية في تركيا، العلاقات التركية – الخليجية.

Keywords: Necmettin Erbakan, Recep Tayyip Erdogan, Fethullah Gülen, military coups in Turkey, Turkish- Arab Gulf states relations.

الملخص

شابَ العلاقات التركية – الخليجية عدم الثقة المتبادلة لكنه لم يكن هنالك خيار بديل، إذ تسعى تركيا دائماً لاقتناص الفرص، ففي البداية جمعت تركيا ودول الخليج علاقات اقتصادية قوية، لكن بموقفها من ثورات الربيع العربي، ودعم حركات الإسلام السياسي، والأزمة القطرية، أصبحت العلاقات معقدة نوعاً ما، لذا فقد تفاوتت وتباينت ردود افعال دول الخليج العربي حول الانقلاب الذي حصل في تركيا عام ٢٠١٦م. لذا يهدف البحث إلى معرفة مدى التغير الذى حدث في العلاقات التركية – الخليجية بعد انقلاب عام ٢٠١٦م, وأسباب هذه التغيرات، كما يهدف إلى التعرف على الاهتمامات المشتركة بين الجانبين وأثر ذلك على توافق المصالح بينهم أو تضاربها وفقاً لرأي كلاً منهما، والتركيز أيضاً على موقف كل دولة خليجية تجاه الانقلاب.

Abstract

Turkish- Arab Gulf states relations knew mutual mistrust, but there was no alternative option, as Turkey always seeks to seize opportunities. At first, Turkey and the Gulf countries gathered strong economic relations, but with its position on the spring revolutions, support for political Islam movements, and the Qatari crisis, the relations have become somewhat complicated .Therefore, the reactions of the Arab Gulf states to the Turkish coup in 2016 have varied.

So, this research aims to find out the extent of the change that occurred in the Turkish- Arab Gulf states relations after the 2016 coup, and the reasons for these changes. It also aims to identify the common concerns between the two sides and the impact of this on the compatibility or conflict of interests between them according to the opinion of each of them, and also to focus on the position of each Gulf state towards the coup.

المقدمة

بعد وصـول حزب العدالة والتنمية إلى السـلطة في تركيا عام ٢٠٠٢م، بدأت السـياسـة التركية تأخذ منحى جديدا، إذ حدث تغير جذري في السياسات الداخلية والخارجية لتركيا، فقد جاء الحزب بإيديولوجية ذات صـــبغة إســـلامية، وقد تطلع الحزب على الصـــعيد الداخلي إلى زيادة شـــعبيته بين الجماهير وتدعيم مركزه الســـياســـي، أما على الصـــعيد الخارجي فإن حزب العدالة والتنمية له استراتيجية قوامها أن يكون لتركيا دور في أهم القضـايا والملفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط لا سيما المنطقة العربية.

وتعد المؤسسة العسكرية ذات دور بارز في الحياة السياسية في تركيا، ومع نجاح حزب العدالـة والتنميـة في الانتخـابـات، حدثـت هنـالـك تغيرات وتحولات داخـل تركيـا، إذ تبنى الحزب سـياسـات إصـلاحية شـملت كافة المجالات الهادفة إلى فرض السـيطرة المدنية وإبعاد المؤسـسـة العسكرية بصورة كاملة عن الحياة السياسية، لتصبح بذلك العلاقة محل شد وجذب بين مؤسسة عسكرية يشـهد لها التاريخ التركي، وبين حزب مدني ذي رؤية متجددة واسـتراتيجية شـاملة تهدف إلى إبراز دور الدولة في الحياة العامة.

كانت تركيا قد شـــهدت في ١٥ تموز ٢٠١٦م حدثا تاريخيا بارزا، وهو محاولة الانقلاب العسـكري الفاشـلة التي أدت إلى مقتل العديد من المواطنين الأتراك، وعلى الرغم من أن المحاولة تم إفشـــالها في صـــباح يوم ١٦ تموز ٢٠١٦م، إلى أن تداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية وانعكاسـاتها على السـياسـة الخارجية التركية ما زالت فاعلة، ومن المؤكد أن تحولات كثيرة طرأت على سياسة تركيا ولاسيما أنها فقدت فائض القوة الجيوستراتيجية للمضي في سياستها الإقليمية.
وتأســـيســـا على ذلك وقع اختيارنا على عنوان البحث الموســـوم: ((موقف دول مجلس التعاون الخليجي من المحاولة الانقلابية العسـكرية الفاشـلة في تركيا عام ٢٠١٦م))، والذي اشـتمل على مقدمة وثلاثة محاور رئيسـة سيتم تتبع تفاصـيلها من خلال صـفحات البحث، فضـلا عن الخاتمة التي ثبتنا فيها أبرز ما توصل إليه البحث.

أولاً: التطور التاريخي في العلاقات التركية – الخليجية ٢٠٠٢-٢٠١٦م:

كان الاقتصـاد التركي قبل عام ٢٠٠٢م يعاني من مشـاكل ترتبط بضـعف الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع حجم المديونية الخارجية وزيادة معدلات التضـــخم مما دفع بتركيا إلى البحث عن وسـائل يمكن عن طريقها إيجاد حل لمشـاكلها الاقتصـادية، وقد تمثل ذلك بمحاولة الانفتاح الاقتصادي والسياسي على دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والخليج العربي التي تمثل أسواق يمكن أن تشكل سوقاً كبيراً للمنتجات التركية والتي بدأت تشهد تطوراً كبيراً لزيادة قدرتها التنافسية في الأســـواق الدولية والإقليمية، وقد اســـتطاعت الحكومات المتعاقبة لحزب العدالة والتنمية

بحنكتها السياسية والاقتصادية جذب رؤوس الأموال الخليجية، والمحافظة عن طريق إصلاحاتها الاقتصادية المتميزة وتحرير الاستثمار وإنشاء نظام مالي متطور وإشباع حاجات وقناعات المستثمرين المختلفة كإنشاء البنوك الإسلامية لجذب رؤوس الأموال المحافظة إلى جانب نمو اقتصادي متسارع وثورة صناعية بوتيرة متسارعة، فضلاً عن إصلاحات إدارية نقلت البلد نقلة نوعية من بيئة طاردة إلى جاذبة بكل معنى الكلمة، هذا إلى جانب موقع تركيا الاستراتيجي والذي جعل من تركيا نقطة وصل ما بين آسيا و أوربا، فعلى سبيل المثال غالبية خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي تمر عبر الأراضي التركية لتربط إيران وروسيا بالمستهلك النهائي الأوربي(١).

وفي ضوء تزايد الاهتمام التركي بدول الخليج العربي فقد بدأت تركيا باتخاذ سلسلة من الإجراءات على مختلف الأصعدة مع دول الخليج العربي وكانت هنالك مجموعة من العوامل التي ساعدت على التقارب بين تركيا ودول الخليج العربي(٢).

أ_ التعاون التركي – الخليجي سياسياً: إن فرص التعاون السياسي الثنائي غير محدودة بالنسبة للجانبين، لاسيما في ظل شبكة العلاقات التي تمتلكها تركيا والتي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين دون استثناء، لكن يبقى الأهم في الموضوع السياسي والذي يتبلور حول تحقيق توازن إقليمي مع إيران، فموقع تركيا وحجمها وعدد سكانها وقوتها العسكرية مشابه جداً لما تمتلكه إيران، وهو ما يؤهلها لأن تلعب على الصعيد السياسي دوراً مهما في تحقيق توازن جيو–استراتيجي(٣) معها لاسيما أنها بدأت تثير المشاكل للدول العربية منذ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣م، وذلك على مستويات عدة منها الإصرار على احتلال أراضي عربية، ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتقسيم المجتمعات العربية واختراقها مالياً وثقافياً، فضلاً عن التهديد الذي يمثله البرنامج النووي الإيراني على الخليج العربي إن كان من الناحية البيئية أو من ناحية السلامة أو من ناحية الإخلال بالتوازن العسكري في المنطقة وإمكانية اندلاع حرب إقليمية جديدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية أو إيران و(إسرائيل) تكون الدول العربية ساحة لها(٤).

ب_ التعاون التركي– الخليجي اقتصادياً: إن فرص تعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول الخليج العربي تدعمها الاتفاقيات السياسية والرغبة من الجانبين في تدعيم هذه العلاقات وأبرز مجالات التعاون التركي الخليجي:–

١. **على الصعيد الاستثماري:** بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا في عام ٢٠٠٧م حوالي (٢٢) مليار دولار أمريكي بعدما صعدت بشكل متسارع عقب استلام حزب العدالة والتنمية الحكم وذلك من (١,١) مليار دولار العام ٢٠٠٢م إلى ١٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٥م، تبعه ارتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من (٥٤٠٠) شركة عام ٢٠٠٢م إلى

(١٨٣٠٠) عام ٢٠٠٧م، وهو ما يشير إلى أن تركيا أصبحت تشكل أرضاً خصبة للاستثمار، ومهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها، وعلى دول المجلس الاستفادة من هذه البيئة الاستثمارية وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها إليها، لاسيما أن حجم الاستثمارات العربية والخليجية في تركيا يُعد متواضعاً قياساً بحجم الاستثمارات الأجنبية فيها من جهة، وقياساً بالعوائد النفطية التي تتدفق إلى دول المجلس واستثمارات الخليج في الخارج من جهة أخرى، لذلك يمكن لتركيا أن تكون منفذاً آمناً لاستثمارات العوائد النفطية(٥).

٢. **على الصعيد التجاري:** بلغ حجم التجارة الخارجية التركية في عام ٢٠٠٧م حوالي ٢٨٠ مليار دولار أمريكي بواقع (١١٠) مليار دولار صادرات و (١٧٠) مليار دولار أمريكي واردات، وهو ما يعني أنها تعد لاعباً أساسياً في التجارة العالمية مع سعيها لأن يبلغ حجم التجارة الخارجية لها نصف تريليون دولار في عام ٢٠٢٣م، وهي أرقام ضخمة جداً إذا ما قورنت بحصة دول مجلس التعاون فيها والبالغة أقل من (٢.٧٪) من حجمها، ما يعني بطبيعة الحال ضرورة رفع نسبة التبادل التجاري بين الطرفين وإزالة كل العوائق التي من شأنها أن تحد من ارتفاع حجمها مستقبلاً.

٣. **على الصعيد الصناعي:** تعد تركيا ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم وسادس أكبر منتج للإسمنت، وسادس أكبر منتج للألبسة الجاهزة، وتشكل صادراتها الصناعية نحو (٨٩٪) من مجمل الصادرات، فيما يساهم القطاع الصناعي فيها بنحو (٢٥٪) من الناتج المحلي(٦).

ثانياً: المحاولة الانقلابية العسكري العسكرية الفاشلة في تركيا عام ٢٠١٦م، أحداثها، ومجرياتها، وأسباب فشلها:

إن محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة على حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا في عام ٢٠١٦م، سلطت الضوء على دور المؤسسة العسكرية في تركيا وعلاقتها بالسلطة، لاسيما وأن محاولة الانقلاب الذي حدث في ١٥ تموز ٢٠١٦م جاءت في ظروف استثنائية، فداخلياً تصاعدت وتيرة المعارك ضد حزب العمال الكردستاني، وإقليمياً تشهد المنطقة حرباً دولية ضد تنظيم " داعش"، فضلاً عن الجدل الذي أُثير حول أُسلوب وطريقة إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان(٧) للحكم، وإبعاد رفاقه عن السلطة، لذا سيتم في هذا المحور تسليط الضوء على اسباب قيام الانقلاب ومجرياته وأهم نتائجه:

أ_ محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ١٥ تموز ٢٠١٦م: كان لدى تركيا العديد من التحديات والمواجهات مع جماعة فتح الله غولن(٨), والتي تمثلت بمواجهات سياسية مباشرة بين هذه الجماعة ومؤسسات الدولة التركية, إذ عملت الدولة التركية والحزب الحاكم على تشكيل تحالفات مع الأحزاب السياسية المختلفة، وذلك من أجل إعطاء موقف خاص بتركيا أمام العالم، إلا أنها لم تدرك أن هذه

التحالفات تشكل تحدياً كبيراً للسياسة التركية، وقد ارتفعت نسبة هذه التحالفات منذ الثمانينيات والتسعينيات، وقامت الأحزاب ببناء تحالفات مع بعضها وهذا الأمر أثر على الوضع السياسي للدولة[٩].

استطاع نجم الدين أربكان[١٠] في بداية التسعينيات من القرن الماضي أن يحصل على قبول كبير في أوساط الشعب التركي واستطاع أن يدخل الحياة السياسية عن طريق الانتخابات البرلمانية، لكن أجهزة الدولة التي كان يتحكم بها حزب الشعب الجمهوري[١١]، وطبيعة الحكومة التركية العلمانية والخاضعة للوصاية العسكرية كانت تضع عراقيل أمام عمل الأحزاب السياسية أو الجمعيات الدينية، فقد جعلت حزب نجم الدين أربكان عرضة للحل والمقاومة والاضطهاد من أجهزة الدولة والانقلابات العسكرية، بينما كانت الانتخابات البرلمانية تعيده إلى البرلمان والمشاركة في القضايا السياسية، أي أن الشعب هو الذي يدعم أحزاب الحركات السياسية ذات الأصول الدينية[١٢] .

بدأ فتح الله غولن في عام ٢٠٠٢م بتأييد ودعم حزب العدالة والتنمية بعد ما ظن أنه حزب منشق أو معاد لحزب السعادة الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان، وبعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات وتشكيل الحكومة، طلب فتح الله غولن من رجب طيب أردوغان مناصب إدارية ورسمية في الأجهزة الحكومية لجماعته المعروفة باسم (جماعة الخدمة)[١٣] ، وقدم رجب طيب أردوغان المساعدة والتوظيف لجماعة الخدمة فقد شغلوا مناصب في الشرطة والقضاء والتعليم، وإعطائهم قطع أراض من أجل إنشاء مشاريع خيرية، كما ساند جماعة الخدمة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات عام ٢٠٠٦م للمرة الثانية، فقد استغل هذا الموقف فتح الله غولن وبدأ بابتزاز حزب العدالة والتنمية وتحقيق الكثير من المكاسب على حساب الموظفين من أبناء الشعب التركي، وهذا لم توافق عليه حكومة رجب طيب أردوغان، وبدأ فتح الله غولن بتوجيه الانتقادات لحكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، ففي عام ٢٠١٠م بدأت الأوضاع في تركيا تتغير، إذ بدأت التعديلات الدستورية وتغييرات في النظام القضائي وقامت جماعة فتح الله غولن بالضغط على النظام القضائي وعلى حزب العدالة والتنمية من أجل الحصول على المزيد من النفوذ في النظام القضائي وبالفعل حصل ذلك، وبين عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١١م قامت حكومة رجب طيب أردوغان بإجراءات عديدة منها إعادة هيكلية مجلس الأمن القومي[١٤] وتقليص سلطاته التنفيذية، وهذا أدى إلى تقليص دور الجيش في الحياة السياسية لصالح الحكومة المدنية ووضعه تحت إطار دستوري يجعله تحت السلطة الحاكمة[١٥].

اعترف بعد ذلك رجب طيب أردوغان بتعرضه للخداع من قبل جماعة فتح الله غولن وأدرك مدى خطورة هذه الحركة على حزب العدالة والتنمية، إذ قام فتح الله غولن بالتآمر ضد

رجب طيب أردوغان وحكومته وهو يدعي بمســـاعدتها، إذ تم اتهام العديد من الجنرالات الأتراك عام ٢٠١٢م بأنهم يحاولون أحداث عملية انقلاب ضـــد حكومة حزب العدالة والتنمية، من أجل إبعادهم عن مراكزهم وتوظيف ضباط من حركة الخدمة بدلاً عنهم، لكن المخابرات التركية كشفت هذه المؤامرات وتمكنت من محاسـبتهم قضـائياً، وتمت عملية تطهير في مؤسـسـات الشـرطة والجيش من (الكيان الموازي Parallel state)[١٦] المنبثق عن جماعة الخدمة التابعة إلى فتح الله غولن بعد أن أحدث هذا الموضـوع أزمة كبيرة في تركيا، وبهذا فقد تحول عداء فتح الله غولن وحركة الخدمة ضد المخابرات التركية، وكان من أكبر محاولات التسقيط السياسي التي قامت بها جماعة فتح الله غولن ضد حكومة رجب طيب أردوغان هي محاولة الانقلاب التي حدثت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٣م، وكذلك قيامهم بالتجسـس على كبار المسـؤولين العسـكرين والمدنيين من حكومة رجب طيب أردوغان، فضـــلاً عن قيامهم بالتجســـس على حياة رجب طيب أردوغان الشخصية والأخطر منها التجسس على مجلس الأمن القومي التركي عندما قاموا بنشر محاضر اجتماعاته على الإعلام وأثبتوا على أنفسهم أنهم جواسيس أمام الشعب التركي[١٧].

ب_ أحداث محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ١٥ تموز ٢٠١٦م: خرجت المحاولة الانقلابية في تركيا إلى العلن تقريباً في السـاعة الحادية عشـر من مسـاء يوم ١٥ تموز ٢٠١٦م، عندما أغلقت عناصـر من الجيش التركي الشـوارع والجسـور والخط المتجه من الشـق الآسـيوي إلى الأوربي على جسـر البسـفور، ومحاصـرة المطارات ومن ضـمنهم مطار أتاتورك في إسـطنبول وأعلنت السيطرة على البلاد تحت شعار "السلام في الوطن"[١٨].

بينما ذهب رئيس الوزراء بن علي يلدرم[١٩] إلى وصـــف ما يجرى بأنه محاولة انقلابية، بعدها تناقلت وكالة الأنباء أخباراً عن وجود مروحيات عسكرية تحلق في سماء أنقرة، ونقلت عن شـهود سماعهم أصـوات إطلاق نار في العاصـمة أنقرة، بعدها حذر رئيس الوزراء بن علي يلدرم من أن المحاولة الانقلابية فاشـلة لا محال، وأنه تم اسـتدعاء كافة عناصـر الشـرطة، وأعلن في تصـــريحاته لمحطة (NTV) التلفزيونية أن "**بعض الأشـــخاص نقذوا أفعالا غير قانونية خارج إطار تسـلسـل القيادة العسـكرية وان الحكومة المنتخبة من الشـعب لا تزال في موقع السـلطة، هذه الحكومة لن ترحل إلا حين يقول الشعب ذلك**"[٢٠].

وقبل أن يحدث الانقلاب أبلغ نائب رئيس هيأة الأركان العامة في الجيش التركي يشـــار كولار رئيس هيأة الأركان العامة خلوصـــي آكار[٢١] أن هنالك نشـاط ثلاث طائرات في مدرسـة الإسـناد الجوي للقوات البرية وأن وفداً من الاسـتخبارات العامة في طريقه إلى قيادة الأركان[٢٢]، وأن هنـالـك محـاولـة انقلابيـة دبرها مجموعـة متمردة من الجيش التركي وتـابعـة لحركـة الخـدمـة، وظنت هذه الحركة بأنها تسـتطيع كسـب تأييد القوى والأحزاب العلمانية والقومية ومعظم جنرالات

العسكرية لكنها لم تستطيع التنسيق معها خوفاً من تسرب المعلومات وإفشال الانقلاب، وعلى أثر ذلك عقد اجتماع سري وطارئ بين رئيس هيأة الأركان خلوصي اكار ورئيس الاستخبارات المركزية هاكان فيدان[٢٣] من أجل اتخاذ التدابير اللازمة وأطلعا الرئيس رجب طيب أردوغان على تلك المعلومات، وفي ضوء ذلك أصدر قرار بمنع تحرك القوات العسكرية من ثكناتها، وعدم تحرك أي طائرة تركية من مطاراتها العسكرية بهدف إخلاء الأجواء من أي تواجد عسكري وتم ذلك دون إظهار ضجيج يظهر كشف المحاولة الانقلابية ويتم تأجيلها مما يعطي فرصة أخرى للانقلابين[٢٤].

بعد ذلك وصل خبر إلى الانقلابين بأن محاولة الانقلاب قد انكشفت فقرروا تقديم موعد الانقلاب إذ كان من المقرر أن يتم الساعة الثالثة فجر يوم السبت وإعلانه الساعة السادسة صباحاً، وبدأت التحركات العسكرية الساعة التاسعة مساءً، وأن قائد الانقلاب هو العقيد (محرم كوسا) قد بدأ التحرك الحاسم، فقد أغلقت الجسور الواصلة بين شطري إسطنبول وغيرها، وقصف مبنى البرلمان ومحاصرة مقر قيادة الأركان، وكذلك قصف مبنى الاستخبارات العامة التركية الساعة العاشرة فضلاً عن القصر الجمهوري، كما استولت مجموعة مكونة من أربعين جندي على مقر البلدية المركزية، وفي الساعة الحادية عشر ازدادت الأوضاع سوء في شوارع إسطنبول ووصلت ست عربات عسكرية انطلقت من اللواء ٦٦ إلى مشارف بلدية إسطنبول[٢٥].

وبالتزامن مع بث بيان الحركة الانقلابية، وقع حدث مفصلي تمثل في خروج الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على إحدى الفضائيات عبر تطبيق بالتواصل الاجتماعي دعا أبناء شعبه للنزول إلى الشوارع والميادين والمطارات رفضاً للانقلاب العسكري ومؤكدا "**لن نسمح لأحد أن يُثني عزمنا**"، وطالب رجب طيب أردوغان القوات المسلحة والجنرالات الشرفاء إلى الوقوف بصلابة وشرف أمام من باع ضميره من الضباط الآخرين الذين ستتم معاقبتهم في أقرب وقت, وفي الوقت الذي كان الانقلابيون يعلنون نجاحهم في السيطرة على مفاصل الدولة، تناقلت وسائل الإعلام الدولية تصريحات لمسؤولين أتراك يؤكدون فيها أن الرئيس والحكومة المنتخبين ديمقراطياً لا يزالان على رأس السلطة[٢٦].

وفي غضون ذلك بدأت قبضة الانقلابيين بالتراخي، إذ بدأ جنود متورطون في الانقلاب العسكري بالتخلي عن مواقعهم، وأخذهم رهن الاعتقال, مع ظهور مقطع فيديو لمجموعة عسكرية كبيرة مرابطة على جسر البوسفور في إسطنبول تعلن استسلامها, ثم تم الإعلان عن مقتل العشرات، بينهم مدنيون، في أثناء الاشتباكات مع "الانقلابيين"، وبدء حملة اعتقالات واسعة في صفوف الجيش، وقال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم أن هنالك ١٦١ قتيلا بين أفراد الشرطة والجيش والمدنيين الموالين للحكومة، فضلاً عن ١٤٤٠ جريحاً, وأيضاً تم هروب ٨ انقلابيين

بواسطة مروحية إلى اليونان، وطلبهم اللجوء السياسي فور وصولهم، بعدها تم إعادة فتح مضيق البوسفور أمام ناقلات النفط، بعدما أغلقته السلطات البحرية التركية لعدة ساعات، في أعقاب محاولة الانقلاب العسكري، واستئناف حركة الطيران في مطار أتاتورك[٢٧].

كما أُلقي القبض على أكثر من ١٥٠٠ جندياً في صفوف الجيش، بينهم عقداء وجنرالات، وقالت وسائل إعلام إن بين المعتقلين قائد الفيلق الثالث في الجيش التركي، إردال أوزتورك، وعضو المحكمة الدستورية، ألب أرسلان ألطان, كما تم إيقاف قائد القوات الجوية التركية السابق، الجنرال أكين أوزتورك، وقائد عام الجيش الثاني اللواء آدم حدوتي، ورئيس أركانه عوني آنغون، في ولاية ملاطية وسط تركيا[٢٨].

ت_ أسباب فشل الانقلاب العسكري في تركيا ١٥ تموز ٢٠١٦م: لم يدم الانقلاب سوى ساعات قليلة، وكما كانت بداية الحدث مفاجئة، جاءت النهاية أيضاً لزلزال لم تكتمل توابعه، وهنالك عدة أسباب وراء فشل الانقلاب، وهي كالآتي[٢٩]:

١. وجود انقسام في الجيش اتجاه العملية الديمقراطية حتى إن الانقلاب العسكري لم يشارك فيه قادة الجيش البري والجوي والبحري، إذ ظل القادة الكبار خارج المحاولة الانقلابية.
٢. عدم قدرة الانقلابيين من الوصول إلى الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي ظل حراً يقاوم الانقلاب ويدعو الشعب للخروج إلى الشارع.
٣. رفض الأحزاب السياسية المعارضة للحكومة تلميع صورة الانقلاب أو توفير غطاء سياسي له.
٤. كراهية الشعب التركي لتاريخ الانقلابات في بلادهم، وامتلاكهم الشجاعة للنزول إلى الشارع رغم حظر التجوال الذي أعلنه الانقلابيون.
٥. عدم سيطرة الانقلابيين على وسائل الاتصال ووسائل الإعلام، بحيث ظلت خارج السيطرة.
٦. قدرة حزب العدالة والتنمية على التعبئة عن طريق امتلاكه بنية تنظيمية قوية، استطاع أن يحركها بسرعة للتصدي للانقلاب والخروج إلى الشارع.
٧. نجح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في استثمار هاتفه الذكي، وتحدث للشعب، مفاجئاً الجميع باستثماره لخاصية هاتفه الذكي، والذي أتاح له الظهور في وقت قياسي بعد أن ترددت الأخبار عن احتجازه، وسمح له برنامج «فيس تايم» والمتاح فقط على «الآيفون» بالتحدث صوت وصورة وعلى الهواء من مقر تواجده، مع قناة «سي إن إن» التركية، مطالباً المواطنين بالخروج للشارع والتظاهر ضد الحركة العسكرية الانقلابية[٣٠].

ثالثاً: موقف دول مجلس التعاون الخليجي من المحاولة الانقلابية العسكرية الفاشلة في تركيا عام ٢٠١٦م:

لطالما كانت العلاقات التركية – الخليجية استراتيجية، وبنيت على أساس متين، لاسيما في الأعوام الستة قبل الانقلاب، لكن أعقب تلك الفترة جمود في العلاقات التركية الخليجية، نتيجة اختلاف المواقف السياسية تجاه قضايا في المنطقة العربية، عدا دولة قطر وبدرجة أقل الكويت وعُمان, وسيتم في هذا المحور التطرق إلى العلاقات الخليجية – التركية قبل عام ٢٠١٦م ومواقف دول الخليج العربي من أحداث الانقلاب الفاشل في تركيا ٢٠١٦م:

١. **موقف المملكة العربية السعودية من محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٦م:** بالرغم من أن الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز آل سعود كان يقضي إجازته السنوية خارج المملكة العربية السعودية، إلا إنه كان من أوائل المبادرين بالاتصال بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان لإظهار دعمه وتهنئته بفشل الانقلاب(٣١). ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن مسؤول بوزارة الخارجية قوله إن المملكة العربية السعودية رحبت بنجاح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في التغلب على محاولة الانقلاب، وأضافت الوكالة عبر المصدر عن ترحيب المملكة العربية السعودية بعودة الأمور إلى نصابها بقيادة الرئيس رجب طيب إردوغان وحكومته المنتخبة وفي إطار الشرعية الدستورية وفق إرادة الشعب التركي(٣٢).

كانت المملكة العربية السعودية قد سلمت الملحق العسكري التركي في الكويت بعد مروره (ترانزيت) في مطار الملك فهد بن عبدالعزيز بالدمام ورحلته إلى تركيا بناءً على طلب السلطات التركية، كما إن الرياض تجاوبت مع السلطات التركية لإعادة أربعة موظفين في السفارة التركية في الرياض والقنصلية العامة في جدة بسبب ولائهم ودعمهم للجهات التي حاولت القيام بانقلاب على السلطة الشرعية حسب تأكيد القنصل التركي في جدة ((فكرت أوزر)) للصحافة السعودية، كما قامت المملكة العربية السعودية باستضافة العشرات من المحللين السياسيين الأتراك تلفزيونياً لشرح مواقف تركيا للمشاهد السعودي والعربي، وكذا فعلت الصحف السعودية، إذ استضافت السفير التركي أكثر من مرة، وكذا الأمر بالنسبة للقنصل التركي بجدة، أما شعبياً فقد كان واضحاً تفاعل وتعاطف شرائح كبيرة من الشعب السعودي مع نظيره التركي ليلة الانقلاب وما بعدها(٣٣).

٢. **موقف دولة قطر من محاولة الانقلاب في تركيا:** في ليلة انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م بتركيا، كانت قطر أكثر دول العالم تضامناً مع الحكومة التركية، فبعد ساعات فقط كان أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أول من اتصل بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان معبراً عن وقوفه إلى جانب بلاده، فيما نددت الخارجية القطرية بالمحاولة الانقلابية ولم يكن ذلك فقط الموقف القطري، فكان وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن، أول مسؤول عربي

يزور تركيا، في ٣٠ تموز ٢٠١٦م، عقب الانقلاب الفاشل، من أجل إدانة ما حدث ودعم الموقف التركي داخلياً ودولياً، تبعتها زيارات لرئيس الوزراء القطري وقائد أركان الجيش القطري(٣٤).

أما عن ردة الفعل التركية حيال موقف المملكة العربية السـعودية وقطر من إدانتهم لمحاولة الانقلاب الفاشـلة فقد قال المتحدث باسـم الخارجية التركية، (تانجو بيلغيج)، "**إن قطر والمملكة العربية السـعودية أبديتا موقفاً واضـحاً ضـد محاولة الانقلاب التي شـهدتها تركيا، وإن هناك تعاونا ملموسا بين تركيا والدولتين الخليجيتين**"(٣٥).

وأضـاف بيلغيج أن الادعاءات حول عدم انزعاج قطر والسـعودية حيال المحاولة الانقلابية التي تم إحباطها بتضـحيات الشـعب التركي، والقوات الأمنية، والغالبية العظمى من القوات المسلحة التركية المرتبطة بوطنها، وشعبها، والنظام الدستوري في البلاد، لا تعكس الحقيقة أبداً، وتابع بيلغيج على العكس من ذلك فإن قطر والمملكة العربية السـعودية الصـديقتين والشـقيقتين، مؤكداً أن "**أمير دولة قطر، الشـيخ تميم بن حمد آل ثاني، والعاهل السـعودي الملك سـلمان بن عبدالعزيز آل سـعود، اتصـلا شـخصـياً بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وأعربا عن تضامنهما ودعمهما بأعلى المستويات**"(٣٦).

٣. **موقف دولة الكويت من محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٦م:** كانت الكويت من أوائل الدول التي أدانت محاولة الانقلاب، إذ هنأ أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بنجاح الشرعية والانتصار للديمقراطية وإرادة الشعب التركي بالمحافظة على مكتسباته الدستورية والتي مكنت الشعب من تجنب معاناة ومآس كثيرة وحقن دماء الأبرياء، ونقلت وكالة الأنباء الكويتية " كونا " عن الأمير في برقية بعثها إلى الرئيس رجب طيب أردوغان " أن العديد من دول العالم أكدت وقوفها إلى جانب الشرعية واحترامها إرادة الشعب التركي وذلك تعبيراً وتضامناً مع هذه الإرادة (٣٧)".

٤. **موقف سلطنة عمان من محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٦م:** اتسمت العلاقات التركية – العُمانية بالهدوء، ولم يشوبها أي توتر ولا حتى تطور ملحوظ، إذ أن الحكومة التركية اهتمت بإقامة علاقات دبلوماسية مع سلطنة عمان منذُ عام ١٩٧٣م، بعدما تولى سلطان عمان السلطان قابوس بن سعيد (١٩٧١_٢٠٢٠) مقاليد الحكم في البلاد(٣٨).

ولم تشـهد العلاقات بين البلدين تطورًا حقيقيًا إلا في عهد حزب العدالة والتنمية, إذ حرصت الحكومة التركية في بداية الألفية الجديدة، على توسيع دائرة العلاقات الثنائية مع سلطنة عُمان، وتجديد روح الصـداقة والتعاون التاريخي بينهما(٣٩)، لذا أبدت مسـقط عن تعاطفها مع الحكومة التركية، عقب محاولة الانقلاب الأخير في تموز عام ٢٠١٦م، إذ بعث السفير العماني

في أنقرة قاسم بن محمد الصالحي، برقية إلى الحكومة التركية تضمنت أيضاً إدانة لمحاولة الانقلاب ضد الحكومة الشرعية في تركيا[٤٠].

أما عن رد الفعل التركي تجاه موقف سلطنة عمان فقد ثمن السفير أغور دوغان سفير الجمهورية التركية المعتمد لدى السلطنة الموقف الإيجابي لحكومة السلطنة إزاء الانقلاب الفاشل الذي تعرضت له تركيا وأشاد السفير في المؤتمر الصحفي الذي عقده بمبنى السفارة التركية في مسقط بتضامن السلطنة حكومة وشعبا والوقوف مع الحكومة التركية وشعبها ضد المحاولات غير الديمقراطية التي شهدتها تركيا مؤخرا، ودعا إلى ضرورة وقوف جميع الدول الصديقة ودول المنطقة لدعم الموقف الديمقراطي التركي لما فيه مصلحة واستقرار بلاده ودول المنطقة بشكل عام[٤١]، كما أشاد بدور وسائل الإعلام العمانية في تناول المواضيع والأحداث المتعلقة بتغطية أحداث الانقلاب الفاشل والتي استقت معلوماتها من مصادر موثوقة داعيا وسائل الإعلام العالمية إلى أهمية تحري الدقة أثناء نقل الحقائق والمعلومات والكتابة بشكل صحيح تعكس صحة الخبر[٤٢].

٥. **موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٦م:** رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بفشل محاولة الانقلاب وعودة الأمور في تركيا إلى مسارها الشرعي والدستوري، وأكدت حرصها على أمن واستقرار تركيا، وأجرى وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان، اتصالاً هاتفياً بوزير الخارجية التركي مولود جاوويش أوغلو، أعرب فيه عن حرص دولة الإمارات على أمن واستقرار تركيا، وأوضح أن دولة الإمارات تابعت بقلق بالغ التطورات الأخيرة التي شهدتها تركيا، مؤكداً حرص دولة الإمارات على أمن واستقرار تركيا، ورحب بعودة الأمور إلى مسارها الشرعي والدستوري، وبما يعبر عن إرادة الشعب التركي، متمنياً دوام الاستقرار والازدهار لتركيا وشعبها[٤٣]. إلا إن هناك اتهامات لدولة الإمارات بضلوعها في محاولة الانقلاب الفاشلة، لاسيما وإن العلاقات التركية الإماراتية إبان تلك المدة قد اتسمت بالتوتر والتصعيد، بسبب دعم تركيا لحركات الإسلام السياسي وثورات الربيع العربي، وهو ما ترفضه دولة الإمارات، وما يؤكد دعم الإمارات لمحاولة الانقلاب الفاشلة، هو تأييد بعض وسائل الإعلام المدعومة منها لتلك المحاولة الانقلابية[٤٤]، لاسيما قناة سكاي نيوز التي نشرت خبراً مضللاً مفاده إن الانقلاب العسكري في تركيا قد نجح وإن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد طلب اللجوء السياسي من ألمانيا، لتضطر بعدها إلى حذف الخبر من منصاتها الرسمية[٤٥].

٦. **موقف مملكة البحرين من محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٦م:** رحبت مملكة البحرين بفشل محاولة الانقلاب وعودة الأوضاع إلى طبيعتها في تركيا، مؤكدة رفضها المساس

بالشرعية الدستورية بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، وحكومته المنتخبة، وأي محاولة من شأنها زعزعة الأمن والسلم في تركيا[٤٦]، وكانت زيارة الملك البحريني حمد بن عيسى إلى تركيا في شهر آب من عام ٢٠١٦م، وكان هدف الزيارة تطوير العلاقات التركية مع المنامة، وعدت أول زيارة لحاكم دولة خليجية لتركيا بعد الانقلاب الفاشل وهذه الزيارة تعبر عن موقف دول الخليج العربي من ذلك الانقلاب[٤٧].

الخاتمة

توصل البحث إلى نتائج كان أبرزها الآتي:

١ـ تباينت مواقف الدول العربية من الانقلاب العسكري في تركيا الذي وقع يوم ١٥ تموز ٢٠١٦م بين الإدانة والصمت والتعليق الحذر، لكن تلك المواقف اتضحت أكثر بعد خروج الأتراك للشارع وفشل الانقلاب العسكري، فقد أيدت دول العالم الحكومة الشرعية في تركيا والتي يقودها حزب العدالة والتنمية التركي، ودعت إلى احترام الدستور والعمل بمقتضياته.

٢ـ كان الموقف الرسمي للملكة العربية السعودية متمثلاً بصدور بيان وزارة الخارجية والقصر الملكي التي رفضت الانقلاب ورحبت بفشله، كما أن الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز أجرى اتصالاً بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان وقام بتقديم التهاني بعودة الأمور إلى نصابها واستتباب الأمن والاستقرار في البلاد بقيادته. وفي هذا الاتصال عبَّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز على مشاعره الصادقة، وحرصه واهتمامه بما يحدث في تركيا.

٣ـ أصدرت وزارة الخارجية القطرية بياناً استنكر وأدانت بشدة محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٦م وانتهاك الشرعية الدستورية، وأكد تضامن دولة قطر مع الجمهورية التركية في جميع الإجراءات القانونية التي تتخذها حكومتها الشرعية.

٤ـ كان موقف الكويت مهنئاً عن لسان الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للرئيس التركي رجب طيب أردوغان بنجاح الشرعية والانتصار للديمقراطية وإرادة الشعب.

٥ـ كان موقف سلطنة عمان متعاطفاً مع الشعب التركي ضد محاولة الانقلاب الفاشل في تموز ٢٠١٦م، وهذا انعكس إيجاباً على العلاقات السياسية والاتفاق في عديد من الملفات، وعلى مزيد من التعاون والدفع نحو جذب الاستثمارات التركية.

٦ـ رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة الانقلاب رسمياً، وعبر عن ذلك وزير خارجيتها عبدالله بن زايد آل نهيان بعد اتصاله بوزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو.

٧_ أعلنت مملكة البحرين دعم وتأييد قيادتها للشرعية الدستورية في أنقرة تحت قيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

الهوامش والمصادر:

(١) فيصل محمد الحمد، العلاقات التركية العربية طموح وتحديات، عمان، ٢٠١١، ص١٦.

(٢) صدام احمد الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم – جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١، ص١١٧.

(٣) الجيوستراتيجية: وتعني التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية، والجيوستراتيجية تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم و تتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة والتي هي (الموقع الحجم ، الشكل الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا المناخ، الموارد، والسكان)، والتعريف العلمي الدقيق للجيوستراتيجية بأنها العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الاستراتيجية لإدارة الحرب. وبناءً على هذا التعريف أصبح بإمكاننا تعريف الجيوستراتيجية على أنها عبارة عن تفاعل الاعتبارات الاستراتيجية مع عناصر الجغرافيا السياسية، أو التوجه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية. وتهدف الجغرافيا الاستراتيجية إلى المساهمة في توضيح الأبعاد الجغرافية التي تدخل في إطار رسم السياسة الخارجية للدولة لتحدد نمط هذه السياسة وتوجهاتها، ووضع مفهوم متكامل للمصلحة القومية من منظور جغرافي استراتيجي يأخذ كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية في الحسبان وتحديد المواقع والمناطق الاستراتيجية في العالم وفق الاعتبارات الجغرافية، وأخيراً رسم وتوضيح الاستراتيجية العامة للدولة في أوقات الصراعات والحروب. ومن ناحية أخرى يشير مفهوم العوامل الجيوستراتيجية للصراعات إلى : العوامل المؤثرة التي تدفع الدول للاهتمام بالبعد الجغرافي الاستراتيجي في معادلات الصراع والتعاون والحرب والسلام. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد سليمان علي، تأثير البعد الجيوستراتيجي في صناعة السياسة الخارجية التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية_جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٨، ص١٦.

(٤) علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص٩.

(٥) المصدر نفسه، ص٦.

(٦) المصدر نفسه، ص٧.

(٧) رجب طيب أردوغان: ولد في إسطنبول عام ١٩٥٤ وأكمل تعليمه في مدارس الأئمة والخطباء، وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والأعمال، وأنضم إلى حزب السلامة في السبعينيات، ثم التحق بحزب الرفاه عام، ١٩٨٣ ورشح عمدة لإسطنبول عن الحزب في آذار عام ١٩٩٤م إذ اختاره أربكان لهذا المنصب لمهاراته الخطابية، ثم تم تعينه رئيسا لمجلس بلدية إستنبول، أسس في عام ٢٠٠١ حزب العدالة والتنمية، وفاز في عام ٢٠٠٢ بالإنتخابات البلدية لأغلبية الولايات التركية، ثم فاز في عام ٢٠٠٣ بالإنتخابات التشريعية إذ إكتسح

حزبه غالبية الأصوات في الولايات ليتم إختياره رئيساً للوزراء لدورات مختلفة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٤، وفي عام عام ٢٠١٤ جرى إنتخابه رئيساً للجمهورية وفي عام ٢٠١٧ أجرى تعديلاً دستورياً حول بموجبه نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي ليعاد إنتخابه رئيساً للجمهورية بموجب النظام الرئاسي الجديد في عام ٢٠١٨م. للمزيد من التفاصيل يُنظر: شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠١١؛ عمر علي حسن حسين الدليمي، رجب طيب أردوغان ونشاطه السياسي في تركيا حتى عام ٢٠٠٧م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢٢م.

(٨) فتح الله غولن: مفكر وداعية تركي، ولد في عام ١٩٣٨م في مدينة أرضروم، من عائلة محافظة دينياً، كان فتح الله غولن من حلفاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لكن العلاقة بين حكومة حزب العدالة وحركة غولن أصبحت متوترة في عام ٢٠١٣م، وكان فتح الله غولن قد غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذُ عام ١٩٩٩، للمزيد من التفاصيل يُنظر: أفراح ذاكر جاسم، الاسلام الاجتماعي في تركيا فتح الله غولن – أُنموذجاً، مجلة "دراسات إقليمية"، المجلد: (٥)، العدد: (١٠)، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص٢٢٧.

(٩) شعبان كردش، محاولة الانقلاب القصة والبيئة السياسية في كتاب: تركيا والعالم بعد ١٥ تموز ٢٠١٦، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٧، ص١٧.

(١٠) نجم الدين أربكان: رئيس وزراء تركيا في الفترة بين ١٩٩٦و ١٩٩٧، ولد في عام ١٩٢٦م في مدينة سينوب التركية، تولى رئاسة حزب الرفاه، وكان ذو توجهات اسلامية، توفي عام ٢٠١١م، للمزيد من التفاصيل يُنظر: منال محمد صالح، نجم الدين أربكان مفكراً اقتصادياً، مجلة "جامعة كركوك"، العدد:(٢)، ٢٠٠٩، ص٩٨.

١١() حزب الشعب الجمهوري أو((CHP)): وهو أقدم الأحزاب السياسية التركية التي أنشأت النظام الجمهوري والبرلمان في تركيا، شعار الحزب عبارة عن ستة أسهم بيضاء على خلفية حمراء تمثل هذه الأسهم المبادئ التي وصف بها نظام تركيا الحديث وهي (الجمهورية، والملية، والشعبية، والعلمانية، والدولية، والانقلابية) ، أسس هذا الحزب مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣م ، وكان هذا الحزب الوريث لجمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي التي نشأت اثناء حروب الاستقلال، وأصبح هذا الحزب بمثابة رمز الثورة، ولم يكن اسمه حزب الشعب الجمهوري في بادئ الأمر، ولكن كلمة جمهوري أُضيفت له في عام ١٩٢٤ وذلك نتيجة لاستعمال حزب الترقي الجمهوري لهذه الكلمة (كلمة الجمهوري) لذلك بدَّل حزب الشعب اسمه ليصبح حزب الشعب الجمهوري، وقد حكم هذا الحزب الدولة التركية بمفرده حتى عام ١٩٤٦م. للمزيد من التفاصيل يُنظر: أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥_١٩٨٠، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، هامش رقم ٥ ص١٢؛ احمد= =عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين دراسة جغرافية سياسية، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠١١، ص ص٧٦_٧٩؛ قيس أسعد شاكر حميّدي، فوزي جاقماق ودوره العسكري والسياسي في تركيا ١٨٧٦_١٩٥٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية_جامعة سامراء، ٢٠١٥، ص١٦٩.

(١٢) صبا رشيد الحيالي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي منذ عام ٢٠١٦ (العراق وسوريا انموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٩، ص٨٤.

(١٣) جماعة الخدمة: وتُعرف أيضاً بالتنظيم الموازي أو الكيان الموازي وهو المصطلح السياسي والإعلامي

المستعمل في تركيا للإشارة إلى المجموعة القيادية المتنفذة في جماعة "الخدمة" التي يتزعمها الداعية فتح الله غولن المقيم في بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأميركية منذ ١٩٩٩. وجماعة الخدمة هي إحدى الجماعات الفرعية التي أنشأها تلاميذ الداعية الشهير سعيد النورسي، لكنها الأشهر إعلاميا والأقوى حضورا في تركيا بسبب طريقة إدارة غولن لها. للمزيد من التفاصيل يُنظر: رمضان يلدرم، تنظيم غولن والمحاولة الإنقلابية، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية (سيتا)، إسطنبول، ٢٠١٨؛ سعيد الحاج، التنظيم الموازي في تركيا بين الحقائق والأساطير، مقال منشور في ٢٧ تموز ٢٠١٦م على موقع (الجزيرة نت) في شبكة المعلومات الدولية الأنترنت عبر الرابط:

https://www.aljazeera.net/amp/opinions/2016/7/28/

تم الدخول إلى الموقع في يوم الخميس الموافق ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٣م، الساعة السابعة مساءً.

(١٤) مجلس الأمن القومي: وهو مؤسسة دستورية يرأسها رئيس الجمهورية، ويضم هذا المجلس في عضويته كُلاً من: رئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان العامة، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الدفاع، وقادة القوات الجوية والبرية، وقائد قوات الدرك. وهذا المجلس مسؤول عن رسم السياسات الأمنية، واتخاذ القرارات المتعلقة بها، وتنفيذها بعد تقييمها ومراجعتها من قبل الحكومة. أُسس مجلس الأمن القومي التركي في أعقاب الانقلاب العسكري عام ١٩٦١م، ونُص عليه في دستور عام ١٩٨٢م، ونظراً لكون أغلب أعضاء هذا المجلس من العسكريين يمكننا أن نستنتج الغاية الأساسية من تأسيسه، وهي إضفاء الشرعية على التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في شؤون الحكم، عبر إيجاد منفذ قانوني لهذا التدخل وكان هذا المنفذ تأسيس مجلس الأمن القومي، الذي يتمتع بنفوذ واسع النطاق في الحياة السياسية التركية. للمزيد من التفاصيل يُنظر: حيدر عبدالرزاق خلف الحيدري، مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي – دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية_ جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥، ص٩٩؛ بكر محمد رشيد البدور، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام ٢٠٢٠ – دراسة مستقبلية، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، بيروت، ٢٠١٦، ص١٠٤.

(١٥) صبا رشيد الحيالي، المصدر السابق، ص٨٥.

(١٦) الكيان الموازي: أو الدولة الموازية هو مصطلح صاغهُ المؤرخ الأمريكي روبرت باكستون لوصف مجموعة من المنظمات أو المؤسسات التي تُشبه في هيكلها وتنظيمها وإدارتها الدُول، ولكنها لا تعتبر جزءاً رسمياً من الدولة الشرعية أو الحُكومة، وتعمل في المقام الأول على تعزيز الأيديولوجية السياسية والاجتماعية السائدة في الدولة. وقد أطلق مسؤولو الحكومة التركية الوصف على تنظيم سري يقولون أنه يسعى إلى تقويض الحكومة، وتتهم الحكومة جماعة فتح الله غولن الدينية بالوقوف وراء التنظيم. للمزيد من التفاصيل يُنظر: جلال خشي= =وآمال ونان، الكيان الموازي في تركيا (جماعة الخدمة) الجذور التاريخية – البنية – الرؤية والتنظيم، بحث منشور في مركز "إدراك للدراسات والإستشارات، حلب – سوريا، ٢٥ تموز ٢٠١٦م.

(١٧) محمد زاهد غول، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي (صراع حضارات ام حروب صليبية)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠١٧، ص٨١.

(١٨) كيف بدأت محاولة الانقلاب بتركيا وكيف انتهت؟، مقال منشور على "موقع قناة الجزيرة"، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events، ٢٠١٦، تم الدخول إلى الموقع في يوم الخميس الموافق ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٣م الساعة الثامنة مساءً.

(١٩) بن علي يلدرم: ولد في ولاية إرزينجان عام ١٩٥٥م وهو سياسي تركي من عائلة كردية، رئيس الدورة الثامنة

والعشرين للبرلمان التركي منذ ١٢ تموز ٢٠١٨ وحتى ١٩ شباط ٢٠١٩، وآخر رئيس وزراء تركي منذ ٢٢ آيار ٢٠١٦ وحتى تموز ٢٠١٨، والرئيس السابق لحزب العدالة والتنمية التركي الحاكم وأحد مؤسسيه وقادته. خدم وزيرًا للنقل منذ العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١٣ ومن ثم تولى الوزراة مرة أخرى في الفترة من تشرين الثاني ٢٠١٥ إلى آيار ٢٠١٦. إلى أن انتُخِبَ رئيسًا لحزب العدالة والتنمية وبالتالي رئيسًا للوزراء، وفي آيار ٢٠١٧ وبعد التعديلات الدستورية التي أصبح بموجبها مسموح لرئيس الدولة بالانتماء لأي لحزب سياسي أعيد انتخاب أردوغان رئيسًا للحزب واستمر يلدرم في منصبه رئيسًا للوزراء ال٢٧ حتى الانتخابات الرئاسية التي ألغي إثرها منصب رئيس الوزراء بموجب التعديلات الدستورية الأخيرة، من الجدير بالذكر إن بن علي يلدرم متخصص في الهندسة والملاحة البحرية، وأشرف على العديد من مشاريع البنى التحتية والنقل البحري. للمزيد من التفاصيل يُنظر: عارفة يلدز أونال و زينب أق يال، بن علي يلدرم رجل المشاريع العملاقة، "مقال" متاح على موقع وكالة أنباء الآناضول على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، أنقرة، ١٩ / ٥ / ٢٠١٦م. تم الدخول إلى الموقع في يوم الأحد الموافق ٢٦ شباط ٢٠٢٣م في الساعة العاشرة مساءً، عبر الرابط:https://www.aa.com.tr/ar/

(٢٠) مقتبس من: هناء نخال، ليلة الانقلاب الفاشل في تركيا تفاصيل الساعات الخمس، مقال منشور على "موقع العربي"، متوفر على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politic5، ٢٠١٨. تم الدخول إلى الموقع في يوم الخميس الموافق ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٣م الساعة التاسعة مساءً.

(٢١) خلوصي آكار: هو وزير الدفاع التركي منذ عام ٢٠١٨ ولد آكار في مدينة قيصرية بتركيا عام ١٩٥٢، وانضم إلى المدرسة العسكرية للقوات البرية عام ١٩٧٢، وقد تولى مناصب عديدة في القوات البرية في الجيش التركي اذ شغل منصب رئيس أركان الجيش التركي السابق منذ ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨، للمزيد من التفاصيل يُنظر:

Bekdil، Burak Ege. "Erdogan appoints active duty military commander as Turkey's defense minister". defensenews.com. Defense News.2018.

(٢٢) حامد محمد السويداني، محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ٢٠١٦ الاسباب والنتائج، مجلة "دراسات اقليمية، العدد: (٣٦)، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، ٢٠١٨، ص١٨٩.

(٢٣) هاكان فيدان: ولد هاكان فيدان في العاصمة أنقرة عام ١٩٦٨ درس في بيلكنت وتخرج في مدرسة قوات المشاة المحاربة عام ١٩٨٦، ومن ثم درس في مدرسة اللغات التابعة للقوات المشاة، ثم عمل بين الأعوام ١٩٨٦ و٢٠٠١، في «وحدة التدخل السريع» التابعة للحلف شمال الأطلسي، وايضا في صفوف فرع جمع المعلومات السريعة في ألمانيا، تولى عام ٢٠٠٣ منصب رئاسة وكالة التعاون والتنسيق التركية «تيكا»، واستمر على رأس عمله حتى عام ٢٠٠٧م، هو سياسي تركي وعضو في حزب العدالة والتنمية ويشغل منصب رئيس جهاز المخابرات التركية في عهد رجب طيب أردوغان، درس البكالوريوس في العلوم السياسية في جامعة ميرلاند في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن دراسة الماجستير والدكتوراه في جامعة بيلكنت في أنقرة، ويطلق عليه لقب ((كاتم اسرار اردوغان)) وهذا وصف من اردوغان نفسه. للمزيد من التفاصيل يُنظر: جلال سلمي، هاكان فيدان كاتم أسرار الرئيس أردوغان، "مقال" منشور في موقع ترك برس على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت، في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٧م، عبر الرابط التالي:

http://www.turkpress.co/node/

تم الدخول إلى الموقع في يوم الأحد الموافق ٢٦ شباط ٢٠٢٣م الساعة الحادية عشر مساءً.

(٢٤) محمد زاهد غول، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٢٥)المصدر نفسه، ص١٥٤.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧)التسلسل الزمني لأبرز أحداث محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، مقال منشور على موقع المردة، متوفر على الرابط: https://elmarada.org، ٢٠١٦. تم الدخول إلى الموقع في يوم الخميس الموافق ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٣م الساعة العاشرة مساءً.

(٢٨) الانقلاب الفاشل في تركيا.. ٧٥٠٠ عملية اعتقال و٩٠٠٠ إقالة في ثلاثة أيام، مقال منشور على موقع قناة الحرة، متوفر على الرابط: https://www.alhurra.com/turkey، ٢٠١٦. تم الدخول إلى الموقع في يوم الخميس الموافق ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٣م الساعة السادسة مساءً.

(٢٩) زروقة اسماعيل، جدلية السياسي والعسكري في تركيا وانعكاساتها على محاولة انقلاب ٢٠١٦، مجلة "المعيار"، العدد:(١)، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠٢١، ص٢٠٢.

(٣٠) ضحى خطاب، ٧ أسباب وراء فشل الانقلاب العسكري في تركيا.. وتوابع الزلزال قائمة، مقال منشور على موقع قناة الغد، https://www.alghad.tv، ٢٠١٦. تم الدخول إلى الموقع في يوم الخميس الموافق ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٣م الساعة الخامسة مساءً.

(٣١) عبد الله الشمري، الموقف السعودي من الانقلاب في تركيا، مقال منشور في صحيفة اليوم الالكترونية، ٢٠١٦، https://www.alyaum.com/articles/، تم الدخول إلى الموقع في يوم السبت الموافق ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٢م الساعة العاشرة صباحاً.

(٣٢) نقلا عن :(رويترز)، ياسمين حسين، وسائل إعلام رسمية: السعودية ترحب بعودة الأمور إلى نصابها في تركيا، ٢٠١٦، https://www.reuters.com/article/saudi-turkey، تم الدخول إلى الموقع في يوم الثلاثاء الموافق ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢م الساعة الخامسة مساءً.

(٣٣) عبد الله الشمري، الموقف السعودي، المصدر السابق.

(٣٤) يوسف حمود، كيف تعاملت دول الخليج مع محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا؟، مقال منشور على موقع الخليج اونلاين، ٢٠٢٠، على الرابط: https://alkhaleejonline.net، تم الدخول إلى الموقع في يوم الثلاثاء الموافق ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢م الساعة السادسة مساءً.

(٣٥) مقتبس من: الخارجية التركية: قطر والسعودية الصديقتان والشقيقتان أبديتا موقفاً واضحاً ضد محاولة الانقلاب، مقال منشور على موقع قناة العربية، ٢٠١٦، https://arabic.cnn.com/middleeast، تم الدخول إلى الموقع في يوم الأربعاء الموافق ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٢م الساعة الثامنة مساءً.

(٣٦) مقتبس من: أنقرة تنفي مزاعم إيرانية حول موقف السعودية وقطر من محاولة الانقلاب، مقال منشور على موقع سوا الاخبارية، ٢٠١٦، https://palsawa.com/post/، تم الدخول إلى الموقع في يوم الأربعاء الموافق ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٢م الساعة التاسعة مساءً.

(٣٧)عبد الرحمن البيل، أول موقف كويتي رسمي من محاولة انقلاب تركيا، مقال منشور على موقع المشهد اليمني، ٢٠١٦، متوفر على الرابط: https://www.almashhad-alyemeni.com/53506، تم الدخول تم الدخول إلى الموقع في يوم السبت الموافق ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٢م الساعة الرابعة مساءً.

(٣٨) إبراهيم خليل العلاف وميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية التركية ١٩٧٣-١٩٩٠، مجلة "دراسات

إقليمية"، العدد: (١١)، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص٤٠.

(٣٩) مجد ابو ريا، العلاقات التركية العُمانية.. تاريخ طويل من الصداقة والدعم المتبادل، موقع نون بوست، ٢٠٢٠ ، https://www.noonpost.com/content/37933، تم الدخول إلى الموقع في يوم الجمعة الموافق ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢م الساعة الثالثة مساءً.

(٤٠) يوسف حمود، اهتمام عُمان بعلاقتها مع تركيا، مقال منشور على موقع الخليج اونلاين، ٢٠٢٠، متوفر على الرابط: https://alkhaleejonline.net/، تم الدخول إلى الموقع في يوم الخميس الموافق ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢م الساعة العاشرة مساءً.

(٤١) البوابة الاعلامية لسلطنة عمان، السفير التركي المعتمد لدى السلطنة يثمن موقف السلطنة الإيجابي إزاء الانقلاب الفاشل، ٢٠١٦، مقال متوفر على الرابط: https://omaninfo.om/topics/4/show، تم الدخول إلى الموقع في يوم الخميس الموافق ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢م الساعة الحادية عشر مساءً.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) الإمارات ترحب بعودة المسار الدستوري في تركيا، مقال منشور في صحيفة البيان الإماراتية، أبو ظبي، ١٧ / ٧ / ٢٠١٦، الخبر منشور عبر موقع الصحيفة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت، عبر الرابط التالي: https://www.albayan.ae/one-world/overseas/تم الدخول إلى الموقع في يوم الخميس الموافق ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢م الساعة ١١:٣٠ دقيقة مساءً.

(٤٤) احمد سلمان محمد، محاولة الانقلاب العسكري في تركيا (تموز ٢٠١٦) واثره في سياسة تركيا الإقليمية، مجلة "مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية"، العدد: (٥٨)، المجلد: (١٤)، ٢٠١٧، بغداد، ص٨٨.

(٤٥) محمد حامد، توجهات وفاقية: العلاقات التركية الخليجية بعد الإنقلاب الفاشل، مقال منشور بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠١٦ عبر موقع نون بوست على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت، عبر الرابط التالي: https://www.noonpost.com/content/14134
تم الدخول إلى الموقع في يوم الجمعة الموافق ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢م الساعة الواحدة صباحاً.

(٤٦) الإمارات ترحب بعودة المسار الدستوري في تركيا، المصدر السابق.

(٤٧) محمد حامد، المصدر السابق.